مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص – المؤتمر العلمى الدولى الثامن – التكنولوجيا والقانون

دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي

إعداد الدكتور/ مهاب محمد محمد زيدان

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

الملخص:

يُعدُّ التحول الرقمي من العوامل الرئيسية التي تساعد في تحقيق الشمول المالي، حيث يتيح الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات في المناطق النائية والمحرومة. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الهواتف الذكية والإنترنت والتطبيقات المصرفية.

ويمكن للتحول الرقمي أيضًا توفير حلول مالية جديدة ومبتكرة مثل الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي والتأمين الرقمي، والتي تساعد على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل التكاليف والعوائق التي تواجه الفئات الأشد فقرًا والمحرومة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتحول الرقمي أن يساعد في تحسين الشفافية والمساءلة في النظام المالي، وتحسين الإدارة المالية للأفراد والشركات، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الحياة الاقتصادية للمجتمعات.

ومن أجل تحقيق الشمول المالي من خلال التحول الرقمي، يجب توفير البنية التحتية اللازمة وتعزيز الوعي والتعليم حول التكنولوجيا المالية والأمن الرقمي، وتوفير الدعم والتمويل للشركات الناشئة والمبتكرة في هذا المجال. وبشكل عام، يمكن القول أن التحول الرقمي يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الشمول المالي، ويمكن أن يساعد على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الحياة الاقتصادية للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – الشمول المالى – التكنولوجية المالية.

Abstract:

Digital Transformation Is One Of The Key Factors That Helps Achieve Financial Inclusion, As It Provides Access To Banking And Financial Services For Individuals And Companies In Remote And Underserved Areas. This Can Happen Through The Use Of Modern Technology Such As Smartphones, The Internet And Banking Applications.

Digital Transformation Can Also Provide New And Innovative Financial Solutions Such As Electronic Payment, Crowdfunding And Digital Insurance, Which Help Improve Access To Financial Services And Reduce Costs And Barriers Facing The Poorest Groups. And The Deprived

In addition, digital transformation can help improve transparency and accountability in the financial system, improve financial management for individuals and companies, promote economic growth and improve the economic life of communities.

In order to achieve financial inclusion through digital transformation, the necessary infrastructure must be provided and awareness and education must be strengthened. About financial technology and digital security, and providing support and financing to emerging and innovative companies in this field. Overall, it can be said that digital transformation plays a crucial role in achieving financial inclusion, and can help improve access to financial services, promote economic growth and improve the economic life of communities.

المقدمـــــة

في ظل ما يشهده العالم الآن من طفرات تكنولوجية متسارعة ومتنامية ألقت بظلالها الكثيفة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وما واكب ذلك من ظهور العديد من المصطلحات الجديدة على قاموس الباحثين الاقتصاديين كالتحول الرقمي Digital Transformation، والعولمة Globalization والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وغيرها من المصطلحات، يأتي مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion واحدًا من المفاهيم التى انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة في الدول التي تفتقر إلي هذه النوعية من آليات السوق، والتي يمكن أن يتحقق من خلالها قدرًا كبيرًا من الشفافية والاستقرار المالي، وبحيث لم يعد البحث عن هذا المستهدف، ولهذا المستوي من الكفاءة والجودة في المجال المالي المصرفي، يمثل حلمًا أو حتى نوعًا من الرفاهية، وإنما بات يمثل تحديًا ومتطلبًا ملحًا لصانع القرار باعتباره أحد مرتكزات النمو الاقتصادي، وبكل ما يمكن أن يتيحه من قدرات خاصة لدمج الاقتصاديات غير الرسمية في بنية وهيكل الاقتصاد الرسمي لأي دولة، وبخاصة النامية منها.

حيث أتاح التحول الرقمي للبلدان – وبصفة خاصة النامية – أن تتقدم بخطى واسعة لتحقيق الشمول المالي؛ حيث بات تعزيز الشمول المالي يمثل واحدة من أهم مستهدفات الدول لتحقيق نهضتها واستقرارها المالي والاقتصادي، باعتباره سبيلاً حقيقيًّا لدعوة كافة فئات المجتمع للدخول تحت مظلة الرعاية والدعم المصرفي، وبخاصة الفئات المستبعدة ماليًا من الحصول على الخدمات المالية، بل لقد غدا هذا المستهدف من أولويات استراتيجيات الدول لتحقيق التنمية المستدامة، ومنها مصر. ولقد كان لدخول التكنولوجيا المالية، عبر مختلف المؤسسات المالية وغير المالية، من خلال استخدام تقنيات الهواتف المحمولة وشبكة الانترنت، تأثيراته الايجابية على التوسع في وصول تلك الخدمات بسهولة ويسر وبأقل التكاليف.

ولم تكن الدولة المصرية بمعزل عن هذا المتجه، فلقد حرصت القيادة السياسية على توجيه القطاع المصرفي، برئاسة البنك المركزي؛ للعمل على دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر، من خلال طرح العديد من المبادرات، واتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتحقيق هذا المستهدف، عبر الاستفادة من الفرص المتاحة ومحاولة التغلب على المعوقات، والتحديات القائمة، والتي مثلت أسبابًا فاعلة للاستبعاد المالي لشرائح متعددة من المجتمع المصري.

حيث تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة فى مجال المدفوعات الرقمية من خلال العمل على التحول للاقتصاد الرقمي، والشمول المالي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، وزيادة استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، لتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك من خلال خطة مصر للتحول الرقمي فى استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.

وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التحول المصرفي نحو الشمول المالي من حيث البناء التشريعي اللازم لهذا التحول، وتحويل كافة الخدمات الحكومية القائمة والنظام البيئي المجتمعي إلي نظام بيئي رقمي قائم تمامًا على البيانات، من خلال ميكنة كافة الإجراءات الحكومية وتقديمها عن طريق منظومة حوسبية رقمية دون تدخل بشري، وذلك لتقديم الخدمات الحكومية بصورة أسرع وأبسط وأقل تكلفة، فضلاً عن مبادرات البنك المركزي بخصوص هذا الشأن.

أولاً– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد الموضوعات الجوهرية والتي باتت تمثل أحد تحديات المرحلة الراهنة للدول كافة، ومن بينها مصر، وهو موضوع التحول الرقمي وما يمكن أن يحققه من أدوار محورية تتعلق بتعزيز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إدماج فئات المجتمع كافة وحماية حقوقهم المالية، والتأكيد على دعم النظام المالي الرسمي وتوسعة المشاركة فيه، ودمج الاقتصاد الموازي في بنية

الاقتصاد الرسمي؛ الأمر الذي استدعى توجه كثير من الدول إلي إدراج الشمول المالي هدفًا من أهداف إستراتيجيتها القومية؛ سعيًا وراء تحقيق المواءمة بين الشمول المالي وما يترتب عليه أو يرتبط به من أهداف أخرى كالاستقرار المالي Financial Stability والحماية المالية للمستهلكين Consumer Protection والنزاهة المالية Financial Integrity، وبحيث يصبح الارتباط الأمثل بين هذه المستهدفات الأربعة تحت ما يُعَرف بالإطار المتكامل للشمول المالي مستهدفًا إستراتيجيًا، سعيًا وراء تعظيم الاستفادة من الوصول إلي قطاع مالي مستقر يتمتع بقدرٍ عالٍ من النزاهة، يحترم ويصون حقوق جميع المتعاملين مع هذا القطاع.

ثانيًا- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة من أجل تحقيق الأهداف على استقراء الواقع وتحليله تحليلاً مفصلاً، من خلال دراسة حالة المجتمع المصري وإبراز التحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي، ثم وصف الإجراءات التي اتخذت فى مصر لتطبيق عملية التحول الرقمي والشمول المالي، ثم تحليل هذه الإجراءات لبيان أوجه القصور فيها.

ثالثًا- خطة الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلي **قسمين، الأول:** يدرس ماهية التحول الرقمي وواقعة بالنسبة للدولة المصرية، **والثاني:** يدرس مفهوم الشمول المالي وأهدافه، ودور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي. وفى نهاية الدراسة نختتمها بعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها، بعد جمع أبعاد الموضوع محل الدراسة بشكل عام، ومن بعدها للاقتراحات والتوصيات التي نراها مجدية فى تعزيز دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي.

✍ **وعلي هذا سوف تتوالى دراستنا على النحو التالي:**

- **المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي.**

- **المبحث الثاني: انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمى فى ضوء مبادرات الشمول المالي.**

المبحث الأول
ماهية التحول الرقمي

تمهيد وتقسيم:

يعيش العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولم يعد بإمكان أي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطوير؛ بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، أن تحقق ذلك دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها الأساسية[1].

وقد بدأت وزارة الاتصالات المصرية عملها منذ عام١٩٩٩م، لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطني. وتسعى الوزارة جاهدةً لتحقيق الاقتصاد الرقمي من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتوفير الرخاء والحرية والعدالة الاجتماعية للجميع. وتتمثل مهمتها في تمكين تطوير مجتمع قائم على المعرفة، واقتصاد رقمي قوي يعتمد على النفاذ المنصف إلى المعرفة بأسعار معقولة، والتمتع بالحقوق الرقمية، إلى جانب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية. **وقد تناول الباحث هذا المبحث في مطلبين على النحو التالي:**

- **المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات.**
- **المطلب الثاني: التحول الرقمي في مصر بين الواقع والمامول.**

(١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: استراتيجية مصر ٢٠٣٠م في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات

أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة، والتي أسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية، من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة آداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما انعكست كذلك على آليات عمل وآداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة، امتدادًا لهذه التحولات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تقنيات، مثل: الذكاء الأصطناعي، والبيانات الكبيرة، وسلسلة الكتل **(البلوك شين)**، والتقنيات الحيوية.. وغيرها من التقنيات الأخرى[١]. وقد اتجهت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها، من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وإنفاقها بما يحقق أهداف السياسة المالية.

ويشير مفهوم التحول الرقمي (Digital -Transformation) ؛ إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة بمواقع التواصل الاجتماعي، من خلال: استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الكبيرة، والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، مما أفسح المجال لظهور نماذج أعمال جديدة مثل المنصات الرقمية.

فالتحول الرقمي- بشكلٍ عام- **هو**: تطبيق أنظمة التكنولوجيا في تعاملاتنا اليومية، ولقد عملت الدولة المصرية خلال السنوات السابقة على تحديث أنظمة التكنولوجيا والشبكات في الجهات الحكومية، وتطوير دواوين عموم المحافظات والمصالح الحكومية،

(١) مهاب محمد محمد زيدان: دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري"دراسة مقارنة"، مجلة الدولية للبحث العلمي والتنمية المستدامة، المجلد الرابع، العدد الثاني، أغسطس، ٢٠٢١م، ص٦.

وإطلاق شبكات الجيل الرابع للاتصالات والانترنت، وتطوير البنية التحتية لهذه الخدمات؛ لتكون جاهزة لتحقيق التحول الرقمي في كل مكان على أرض مصر، بما يتناسب مع أهداف الدولة في خطة مصر ٢٠٣٠م.

وقد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرَّفت التحول الرقمي بأنه: عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي، والتي تكون إما مسببًا أو شرطًا مسبقًا لاستخدام التكنولوجيا(١).

كما يعرف بأنه: "استخدام التقنيات الرقمية الحديثة: (وسائل التواصل الاجتماعي أو الأجهزة المحمولة أو التحليلات أو الأجهزة المدمجة)؛ لتمكين تحسينات الأعمال، تحسين خدمة العملاء، أو تبسيط العمليات، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة"(٢).

وقد عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCAD"، بأنه: نتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة موحدة على نطاق واسع، وأدت إلى تحسين العمليات التجارية، وتعزيز الابتكار في جميع قطاعات الاقتصاد(٣).

يُعدُّ التحول الرقمي أحد المتطلبات للمؤسسات والشركات القائمة بشكل خاص، حيث يواجه أصحاب العمل تحديات وحواجز عند البحث عن نماذج الأعمال المبتكرة، وكيفية تنفيذها من أجل التحول الرقمي بالنظر إلى تراثهم. وغالبًا ما يجبرون على التعامل مع النزاعات والمقايضات بين الطرق الحالية والجديدة لممارسة الأعمال التجارية،

(1) Rueckel, David; Muehlburger, Manuel; Koch, Stefan. An Updated Framework Of Factors Enabling Digital Transformation. Pacific Asia Journal Of The Association For Information Systems, Volume 12, Issue 4,2020, P2.

(2) Liere-Netheler, Kirsten; Packmohr, Sven; Vogelsang, Kristin. Drivers Of Digital Transformation In Manufacturing.In: Hawaii International Conference On System Sciences, Waikoloa Beach, Hi,2018, Pp.3926–3935.

(3) Juswanto & Simms,Wawan, Rebecca:Fair Taxation In The Digital Economy, Adb Institute, Policy Brief, No. 5, December,2017, P1.

والتطوير قد يتطلب الانتقال الرقمي في كثير من الأحيان خروجًا ملحوظًا عن الوضع الراهن، وقد يؤدي إلى تقادم نماذج الأعمال الحالية.

ويدور التحول الرقمي حول تبني التقنيات المضطربة لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة والرفاهية الاجتماعية. لقد قدمت العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف وروابط الصناعة دراسات استشرافية استراتيجية لتبني سياسات طويلة الأجل، ومن خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي تناولت دراسة (Ebert& Duarte)[1] أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في النقاط الآتية:

١. تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارًا وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع.

٢. تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة، وتوجيه مستقبلي للأشخاص، حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.

٣. إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.

٤. تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.

٥. تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.

٦. تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

(1)EBERT, Christof; DUARTE, Carlos Henrique C. Digital Transformation. IEEE Softw,Volume35, Issue 4, 2018, Pp16-21.

المطلب الثاني

التحول الرقمي في مصر بين الواقع والمامول

أولاً– مؤشرات التحول الرقمي في مصر:

تُوضح استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠م"، أنه بحلول عام ٢٠٣٠م سيكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعبًا فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادرًا على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفر فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع(١).

وتُعدُّ التنمية الاقتصادية أحد أهم محاور البعد الاقتصادي في خطة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م، بجانب محوري الطاقة والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وفيمايلي نستعرض مؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن أبرز مؤشرات البنية الأساسية ودور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية والمنشور في سبتمبر ٢٠٢٢م:

١- عدد مشتركي الهاتف الثابت والهاتف المحمول:

بلغ إجمالي عدد مشتركي الهاتف المحمول والهاتف الثابت نحو ١١٠,٤٨ مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢م مقارنة بنحو ١١١,٦٠ مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢١م، كما بلغ إجمالي عدد مشتركي الهاتف المحمول ٩٩,٠٧

(١) شريف ناجى عبدالجيد، أحمد عبدالسلام أبو موسي، سمير رياض هلال: نحو بناء مؤشر كمي موضوعي لقياس التحول الرقمي بهدف إستدامة منشآت الأعمال المصرية " دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، مارس ٢٠٢٢م، ص٣٧١.

مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢م مقارنة بنحو ١٠١,٠٢ مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢١م، كما سجل عدد مشتركي الهاتف المحمول ما نسبته نحو ٩٠% من إجمالي مشتركي الخدمة الهاتفية في يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢م[١].

٢- **مشتركو الانترنت فائق السرعةADSL:**

ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL إلى ١٠,٧٧مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢م مقارنة بنحو ٩,٧٣مليون مشترك بنهاية الفترة يوليو –سبتمبر ٢٠٢١م بزيادة سنوية ١,٠٥مليون مشترك وبمعدل نمو سنوي ١٠,٧% [٢].

٣- **شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التى تم تأسيسها:**

بلغ عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تم تأسيسها خلال الفترة: (يوليو – سبتمبر ٢٠٢٢م) ٦٣٠ شركة مقارنة بـ٥٨٠ شركة تم تأسيسها خلال الفترة: (يوليو– سبتمبر ٢٠٢١م) [٣]، في حين بلغت رؤوس الأموال لهذه الشركات ٤٧٦,١٠ مليون خلال الفترة: (يوليو– سبتمبر ٢٠٢٢م) مقارنًة بـ٦٢٥,٤٦مليون جنية خلال الفترة (يوليو – سبتمبر ٢٠٢١م).

أما عن أبرز مؤشرات دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التنمية بمصر فتتمثل فيما يلي:

(١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سبتمبر،٢٠٢٢م.

(٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سبتمبر،٢٠٢٢م ، مرجع سبق ذكره.

(٣) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: إنجازات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢١م.

١- مجالات استخدام الهاتف المحمول لأفراد الأسر المصرية[١]:

بلغت نسبة أفراد الأسر المصرية التي تستخدم المحمول في الاتصال واستقبال مكالمات ٩٨,٤% للذكور و٩٥,٩% للإناث، بينما بلغت نسبة الذين يستخدمونه في إرسال واستقبال الرسائل القصيرة ٨٦% للذكور و٧٤% للإناث، في حين بلغت نسبة أفراد الأسر المصرية الذين يستخدمونه للدخول على الإنترنت ٧٨,٥% للذكور، ٦٤,٣ %للإناث، يليها نسبة أفراد الأسر المصرية الذين يستخدمونه في إرسال واستقبال الصور ٦١,٩ % للذكور و٤٧,٩% للإناث.

٢- مجالات استخدام الهاتف المحمول:

بلغت نسبة أفراد الأسر المصرية التي تستخدم المحمول في الاتصال واستقبال مكالمات٩٧,٢%، بينما بلغت نسبة الذين ستخدمونه في إرسال واستقبال الرسائل القصيرة٧٩،٩%، في حين بلغت نسبة أفراد الأسر المصرية الذين يستخدمونه في الدخول على الإنترنت نحو ٦٤%.

٣- مجالات استخدام الإنترنت عبر المحمول:

بلغت نسبة أفراد الأسر المصرية الذين يستخدمون المحمول للدخول على مواقع التواصل الاجتماعي٩٧,١%، بينما ٨٧% يستخدمونه لإجراء محادثات كتابية عبر (WhatsApp, Messenger,Viber) بينما بلغت نسبة من يستخدمونه لإجراء مكالمات صوتية عبر(Skype,Viber, WhatsApp) ٦٧,٤% يليها الذين يستخدمونه لتحميل التطبيقات بنسبة٦٥,٩% وأخيرًا تحميل النغمات والألعاب٥٩,٦%.

(١) نسرين محمد صادق أبو النور: الآثار السلبية لاستخدام الهواتف المحمولة الذكية علي العلاقات الاجتماعية والدينية" دراسة ميدانية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد التاسع عشر، يناير ٢٠٢٢م، ص٨٤٨.

ثانيًا: التوجه الاستراتيجي للحكومة المصرية في مجال التحول الرقمي:

تسعى الحكومة إلى بناء مصر الرقمية، والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميًا في كافة مناحي الحياة؛ ولذا تعمل على تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية؛ وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار، وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع(١).

تستهدف منظومة رقمنة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير ٢٥% من تكلفة إصدار العملة، وتحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية، خاصة المعنية بقياس تنافسية الدول في مجالي سهولة أداء الأعمال والشفافية. وفيما يتعلق بجهود تطوير البنية التحتية للتحول الرقمي، زادت المبالغ المخصصة لمشروعات التحول الرقمي بنسبة ٦٢,٨% لتصبح ١٢,٧ مليار جنيه في ٢٠٢٠م/٢٠٢١م مقارنةً بـ ٧,٨ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

هذا بالإضافة لمشروع ربط كافة المباني الحكومية على مستوى الجمهورية بشبكة كابلات الألياف الضوئية، والذي تقدر تكلفته التنفيذية بنحو ٦مليارات جنيه، حيث تم الانتهاء من ربط ١٨ألف مبنى حكومي بالشبكة من إجمالي٣٣ ألف مبنى حكومي مستهدف. وتم الانتهاء من ربط أكثر من ٧٥ قاعدة بيانات حكومية يبعضها بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية، بهدف تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية في قواعد البيانات، حيث يعد الركيزة الأساسية التي قامت عليها تطبيقات مصر الرقمية.

---

(١) مناحي فاضل مناحي المطيري: دور الإفصاح المحاسبي عن رقمنة قطاع شئون الميزانية العامة في تحسين جودة التقارير الحكومية الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، مارس ٢٠٢٢م، ص٢٣٩٢.

إن تحسن البنية التحتية التكنولوجية دفع لحدوث طفرة في مؤشرات التحول الرقمي والشمول المالي، حيث زادت نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان بمقدار ٤٩,٤ % لتصبح ٧١,٤% من اجمالي السكان عام ٢٠٢٠م/٢٠٢١م مقارنة بـ ٢٢% عام٢٠١٣/٢٠١٤م. فقد زاد عدد مكاتب البريد المميكنة بنسبة ١٥٢,٢%، ليصل عددها إلى ٤٠٠٠ مكتب في أغسطس ٢٠٢١م مقابل ١٥٨٦ مكتبًا في يونيو ٢٠١٤م، في حين زاد عدد ماكينات الصراف الآلي بنسبة ١٤٦,٤%، لتصل إلى ١٧ ألف ماكينة في يونيو ٢٠٢١م مقارنة بـ ٦,٩ ألف ماكينة في يونيو ٢٠١٤م. كما زاد عدد نقاط البيع بنسبة ٢٣٧,٤%، وهي عبارة عن جهاز يتم من خلاله تمرير بطاقة الدفع البنكية (الائتمان، الخصم، المدفوعة مقدماً) لتقوم بخصم قيمة مشتريات السلع والخدمات المختلفة ليصل إلى ١٧٣,٤ ألف نقطة في يونيو ٢٠٢١م مقارنةً بـ ٥١,٤ ألف نقطة في يونيو٢٠١٤م، بالإضافة إلى٥٠٨,١ ألف نقطة بيع تتبع الشركات التي تقدم خدمات عمليات الدفع الإلكتروني.

ثالثًا: نماذج لأبرز المنصات والتطبيقات الذكية التي تقدم خدمات للمواطنين:

١- منصة مصر الرقمية:

تم إطلاق منصة "**مصر الرقمية**" الإلكترونية لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية على نحو أفضل وأكثر فاعلية. وتم إصدار أكثر من إطلاق لبرامج المنصة لتسهيل استخدامها والتيسير على المواطنين. ومتاح على المنصة العديد من الخدمات الحكومية يتم تقديمها بالتعاون مع عدد من الجهات التي تقدم خدماتها على المنصة، ومنها وزارة التموين ووزارة العدل والنيابة العامة ووزارة الداخلية ووزارة الزراعة وجميع هذه الخدمات مُميكنة بالكامل. كما تم إطلاق عدد من الخدمات الحكومية على منصة مصر الرقمية منها خدمات المرور والتموين والتوثيق والشهر العقاري، وخدمات المحاكم والسجل التجاري والضريبة العقارية، كذلك خدمات الإسكان الاجتماعي والأحوال المدنية وخدمات

الترخيص، وذلك بالتعاون مع الجهات المقدمة للخدمات، هذا بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي سيتم إتاحتها على المنصة تدريجيًا.

٢- **منافذ خدمات مصر الرقمية:**

منافذ تقديم الخدمة متعددة؛ لكي تناسب كافة أطياف المواطنين وتفضيلاتهم، ما بين المنصة الرقمية أو تطبيق الهاتف المحمول، أو التوجه إلى مكاتب البريد. كما يمكن أن يتلقى المواطن الخدمة من خلال اتصال هاتفي بمركز اتصال مصر الرقمية.

أما على مستوى المؤشرات الدولية، فإن تقدم مصر في المؤشرات الدولية يعكس جهود الدولة في التوسع في تبني التكنولوجيات الحديثة لتقديم خدمات مصر الرقمية، حيث احتلت مصر المركز الأول أفريقيًا وإقليميًا والخامس عشر عالميًا في مؤشر كيرني لمواقع الخدمات العالمية عام ٢٠٢٠م. كما تقدمت مصر ٥٥ مركزًا في مؤشر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" والذي يقيس مدى استعداد الحكومة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة لمواطنيها، لتحتل المركز ٥٦ عام ٢٠٢٠م مقارنة بالمركز ١١١عام ٢٠١٩م. يأتي هذا في حين، تقدمت مصر ثلاثة مراكز في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، والذي يقيس مدى استعداد وقدرة المؤسسات الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة، لتحتل بذلك المركز ١١١ عام ٢٠٢٠م مقارنة بالمركز ١١٤ عام ٢٠١٨م.

كما تقدمت مصر مركزين في تحسن الأداء في الشمول الرقمي، والذي يقيس مدى تحقيق الشمول الرقمي من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتعزيز قدرتهم على المساهمة في المجتمعات والاقتصادات الرقمية، لتحتل بذلك المركز الـ ٥٠ عام ٢٠٢٠م مقارنة بالمركز الـ ٥٢ عام ٢٠١٧م، وأكد المؤشر أن مصر ضمن أسرع ١٠ دول نموًا في الشمول الرقمي خلال عام ٢٠٢٠م.

تقدمت مصر ثماني مراكز بمؤشر جاهزية الشبكة العالمي، والذي يقيس مدى قدرة الدول على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الاستعداد للمستقبل، لتحتل المركز ٨٤ عام ٢٠٢٠م مقارنةً بالمركز ٩٢عام ٢٠١٩م، هذا وقد تقدمت مصر ٤٤ مركزًا في مؤشر القواعد التنظيمية للمحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، والذي يقيس مدى فاعلية الضوابط والقواعد المطبقة على هذه المحافظ، التي يتم فتحها على الهاتف المحمول، لتحتل المركز ٣٥ في ٢٠٢٠م مقارنة بالمركز ٧٩ في٢٠١٩م، وأيضًا تقدمت ٥٤ مركزًا في مؤشر أداء منظمي الاتصالات، الذي يقيس التغيرات في البنية التنظيمية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتحتل المركز ٤١ في٢٠٢٠م مقارنة بالمركز ٩٥ في ٢٠١٩م[١].

المبحث الثاني

انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمى فى ضوء مبادرات الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

تناولنا في المبحث السابق؛ ماهية التحول الرقمي وأهميته، وما اتخذته الدولة المصرية من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التحول المصرفي نحو الشمول المالي من حيث البناء التشريعي اللازم لهذا التحول، وتحويل كافة الخدمات الحكومية القائمة والنظام البيئي المجتمعي إلي نظام بيئي رقمي قائم تمامًا على البيانات، من خلال ميكنة كافة الإجراءات الحكومية وتقديمها عن طريق منظومة حوسبية رقمية دون تدخل بشري، وذلك لتقديم الخدمات الحكومية بصورة أسرع وأبسط وأقل تكلفة.

(١) سناء محمد عبدالغني: انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد١٥،العدد ١٤، ابريل٢٠٢٢م، ص٦٦-٧٠.

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة: "لرؤية مصر ٢٠٣٠" نظرًا لتأثيره المحتمل على تحسين فرص النمو الشامل، والحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي في إطار تحقيق هدف "الاقتصاد التنافسي والمتنوع"؛ بحيث تسعي الدولة من خلال الشمول المالي إلى زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ريادة الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي. وقد استعرض الباحث هذا المبحث في مطلبين هما:

- **المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهدافة.**
- **المطلب الثاني: أثر استخدام التنكولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي.**

المطلب الأول

مفهوم الشمول المالي وأهدافة

أولاً- مفهوم الشمول المالي:

عرفته المادة الأولي من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري بأنه إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم(١).

بينما عرَّفه **صندوق النقد العربي** على إنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان، وتفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة

(١) المادة الأولي من القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري، **الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (و) - في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.**

الأسعار نسبياً مما يؤدى إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية" [١].

بينما تبنى **البنك الدولي** تعريفًا للشمول المالي على إنه أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم– المعاملات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسئولية والاستدامة[٢].

وتأسيسًا علي هذا، يمكنا تعريف: " الشمول المالي" بأنه: إمكانية وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية المناسبة لإحتياجاتها مثل: حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والإئتمان.. وغيرها. هذه المنتجات يتعين تقديمها من خلال القنوات الشرعية، مثل: البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرها، كما يجب أن تكون أسعارها مناسبة للجميع، ومن السهل الحصول عليها، كما تراعي حماية حقوق المستهلك.

ثانيًا– أهداف الشمول المالي:

- يتضح من التعريفات المتعددة لمفهوم الشمول المالي – السالف بيانها – الأهداف التالية [٣]:

١. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

(١) صندوق النقد العربي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أبوظبى، ٢٠١٥م، ص١.

(2) Https://Www.Albankaldawli.Org/Ar/Topic/Financialinclusion/Overview.

(٣) نهلة أبو العز: أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد العاشر، ٢٠٢١م، ص٣٤٧.

٢. تسهيل وصول المواطنين وبصفة خاصة الفقراء منهم إلى مصادر التمويل لتحسين ظروفهم المعيشية.

٣. تنمية المشروعات الخاصة للمساهمة فى النمو الاقتصادي.

٤. تمكين الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر من الاستثمار والتوسع.

٥. تخفيض مستويات الفقر لتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

- ويتضح من هذه الأهداف أن للشمول المالي منافع عديدة منها (تحقيق منافع إنمائية لا سيما عند استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، تحقيق منافع واسعة النطاق تساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل، ومن ثم تحد من الفقر وذلك عند استخدام الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والتي تسمح بحفظ الأموال وتحويلها، تساعد الخدمات المالية الرقمية المواطنين على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل تبادل الأموال من بين المواطنين فى أوقات الأزمات، تؤدي الخدمات المالية الرقمية إلى تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، يمكن للشمول المالي والتحول ن المدفوعات النقدية إلى الرقمية تقليل الفساد وتحسين مستوى الكلفة).

ثالثًا- استراتيجية مصر لتعزيز الشمول المالي:

أطلقت مصر رؤيتها ٢٠٣٠م فى فبراير ٢٠١٦م، وهي عبارة عن أجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فى كل المجالات، فضلاً عن توطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠م على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتعكس

رؤية مصر ٢٠٣٠م الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي(١).

وفى العام ٢٠١٨م قامت مصر بتحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠م بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف تستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي، وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة :**البيئي والاقتصادي والاجتماعي،** فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠م على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته فى مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين فى الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار فى البشر، وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي فى كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠م أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم

(١) Https://Mped.Gov.Eg/Egyptvision?Id=59&Lang=Ar.

وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة فى إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودوليًا[١].

رابعًا- أهم التحديات التي تواجه مصر لتطبيق الشمول المالي:

١. **الدخول الفردية المنخفضة:** فتعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي، وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض فى مستويات المعيشة، وهو ما يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار القومي؛ لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، خاصة فى المناطق غير الحضرية، وهو ما يؤدي إلى عدم الحاجة لتعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام لعدم كفاية الدخول[٢].

٢. **معدلات الفقر المرتفعة:** يؤدي تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومي فى مصر إلى تزايد معدلات الفقر، فقد بلغت هذه المعدلات ٣٢,٥% حيث يقع حوالي ٣٢ مليون من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدى إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية[٣].

٣. **معدلات البطالة المرتفعة:** تسجل معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة فقد بلغت٧،٩% خلال الربع الثانى لعام ٢٠١٩م، حيث ان حجم قوة العمل ٢٨،٣%

---

(١) أحمد عبدالعليم العجمي: دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد١١٢، العدد٥٤٢، ٢٠٢١م، ص١٧.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار:
Https://Www.Idsc.Gov.Eg/IDSC/DMS/View.Aspx?Id

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٨م:
- Https://Www.Capmas.Gov.Eg/Pages/Staticpages.Aspx?Page_Id=5035.

مليون فرد، والذي يشمل عدد المشتغلين والمتعطلين، ٢،٢مليون عاطل، ٢٦،١مليون مشتغل، ٥٤،٥٨% معدل البطالة بين الذكور من إجمالي المتعطلين، ٤٥،٥٢% معدل البطالة بين الإناث، ٥٢،١% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، ١١،٩% نسبة العاطلين فى المدن، ٨،٥% نسبة العاطلين فى الريف، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، ومن ثَمَّ لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل(١).

٤. **ضعف الوعي المصرفى:** يمكن احتواء هذا العامل عن طريق الحملات الدعائية والاعلانية، وذلك للقضاء على الموروثات الثقافية المصرية لتغيير مفهوم المجتمع للشمول المالي واستخدام المنتجات المالية الجديدة، مثل: وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.

وعلى الرغم من أن هذه المعوقات التي تحد من انتشار الشمول المالى فى مصر، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة لغير المتعاملين مع البنوك، شملت منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، كذلك مقدمي الخدمات التليفونية، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، واحتواء قطاع كبير من أفراد المجتمع بإدراجهم ضمن منظومة الشمول المالي.

أيضًا هناك بعض العوامل التي تشير إلى تحسن عملية الشمول المالي، ففي ديسمبر ٢٠٢٢م وصل عدد العاملين بالقطاع المصرفي إلى١٣٦,٢٧٣، كما وصل عدد

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٠م:
- Https://Www.Capmas.Gov.Eg/Pages/Indicatorspage.Aspx?Ind_Id=1117.

بطاقات الخصم إلى٢٣,٨٣٧,٧٨٧، كما زاد عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا إلى٢٨,٦٣٦,٢٦١، أيضًا وصل عدد بطاقات الائتمان إلى ٥,٠٠١,١٦٧، كما ارتفع عدد ماكينات ATM إلى٢١,٩٧٥[١].

وفي هذا الإطار يقوم البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع، والذي يهدف إلي ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، والتي تعدُّ بذورًا طيبة للتحول للاقتصاد غير النقدي:

أولاً- أهم المبادرات نحو التوجه إلي الاقتصاد غير النقدي:

- **مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:** ووفقًا للبنك المركزي، فإن هذا المشروع يمثل تعاونًا مشتركًا بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. وتنفيذًا للمشروع أعلنت وزارة المالية الخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونيًا من خلال بطاقات الصراف الآلي وقد ضم في البداية حوالي ٢,٥ مليون موظف. وكانت وزارة المالية قد أصدرت منشورًا يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف المرتبات الكترونيًا، وتجميع بيانات الموظفين وإصدار كروت الصراف الآلي لكل منهم، والتوقف عن صرف المرتبات بالأسلوب الورقي من خلال التعاقد مع أحد البنوك المشاركة بالمشروع، هذا بالإضافة إلى أن تعليمات وزارة المالية تلزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف

(١) تقرير البنك المركزي المصري حتى ديسمبر ٢٠٢٢م:

- Number of Debit - Credit Cards and ATM POS Machines - Banking Sector.pdf

كافة مستحقات الموردين من خلال النظام الإلكتروني مع وضع حد أقصى بقيمة ٥٠٠ جنيه مصري للمصروفات التي يجوز سدادها نقدًا.

ثانيًا– تعزيز الشمول المالي ومحاور التنفيذ:

✍ **تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور على النحو التالي:**

١. إعداد بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي من خلال[١]:

- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧م، والذي يتضمن ١٦ عضوًا منهم رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلاً عنه، وتطوير نظم الدفع القومية، والعمل على تحقيق الشمول المالي؛ وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية. كما يهدف المجلس إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية، والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلاً عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة.

(١) صورية شنبي، السعيد بن لخضر: أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية "تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد٣، العدد٢، ٢٠١٨م، ص ١٠٤ وما بعدها.

- قانون أمن المعلومات وسرية البيانات رقم ١٧٥لسنة ٢٠١٨م ويهدف إلى حماية البيانات الشخصية والحيلولة دون جرائم الاحتيال والاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني.

- قانون استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م، ويهدف إلى استحداث آليات جديدة لتوسيع قاعدة الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، لتمتد مظلة المدفوعات غير النقدية إلى القطاعين العام والخاص، مما يوفر مناخًا آمنًا للاستثمار، والحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي، وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية.

- وكان قد سبقهم صدور قانون التوقيع الإلكترونى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م، ويهدف إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية وتقنين تحرير المستندات وتبادلها وحفظها الكترونيًا، بما يضمن حقوق المتعاملين، ويضمن مصداقية المعاملات الإلكترونية وقانونيتها بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

٢. **<u>الإجراءات الحكومية التنظيمية للتحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي</u>**[(١)] **<u>:</u>**

- **خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:** أصدر البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦م الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق(توسيع نطاق مقدمي الخدمة؛ ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، تقديم جميع أنواع خدمات الدفع

(١) هبه محمود الباز: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم ١٨، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠م، ص ١٠وما بعدها.

والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية، تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل: صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية).

- **إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها**، مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، وذلك من خلال الجهات الحكومية المختلفة، وبصفة خاصة هيئة البريد المصري، وكذلك من خلال خدمات الدفع الإلكترونية التي تقدم عن طريق مشغلي تلك الخدمات، مثل: شركات فوري ومصاري وغيرها من شركات تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني

أثر استخدام التنكولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي

لقد انتشر خلال السنوات القليلة الماضية مصطلحات (التكنولوجيا المالية، التحول الرقمي، الشمول المالي)، ولكن ما المقصود بالتكنولوجيا المالية Fintech والشمول الماليFinancial Inclusion ، وماهي العلاقة بينهما، ولماذا الاهتمام العالمي للدول بالشمول المالي، وكيف تؤثر التكنولوجيا المالية في تعزيز مؤشرات الشمول المال؟ **وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال السطور القليلة القادمة**[١].

التكنولوجيا المالية Fintech هي: أي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وتتنوع خدمات وشركات التكنولجيا المالية بشكل واسع من تطبيقات الدفع النقدي إلى برامج وتطبيقات معقدة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة (Big Data)، فالتكنولوجيا المالية هي نتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا

(١)عاطف حسن: استخدامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مجلة (المصرفيون)، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصرى،٢٠٢١م، ص١-٣.

الحديثة، وهناك مجموعة من القطاعات هي الأكثر تأثرًا بالتكنولوجيا المالية؛ مما أدى إلي ظهور منافسه قويه بين الشركات المالية والبنوك لتقديم الخدمات والمنتجات للعملاء، منها: الاقراض– تحويل الاموال– المدفوعات – التجارة الإلكترونية – التأمين – تحليل البيانات المالية(١).

من أهم صور التكنولوجيا المالية: العملات الرقمية– الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence التكنولوجيا التنظيمية Regulatory Technology – التحليلات التنبؤية Predictive Analysis.

أصبحت التكنولوجيا المالية من أهم الحلول للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي، كما أصبحت من أهم أدوات تعزيز الشمول المالي، حيث بدأ التركيز على ابتكارات مالية تعود بالنفع الكبير على فئة عريضه من المجتمع، وفي ضوء تزايد اهتمام دول العالم بالشمول المالي كان لابد من زيادة الوعي بأهدافه ومدى علاقته بأهداف التنميه.

إن تحقيق معدلات جيدة من الشمول المالى لم تعد رفاهية، بل أصبح بمثابة تحدٍّ يواجه صانع القرار؛ حيث أصبح إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجةً لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمى داخل الهيكل الاقتصادى الرسمى للدولة؛ مما يعزز جهود الدولة للتنمية الاقتصادية، حيث ترتبط الخدمات المالية بمستوى العداله الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة لأثرها الإيجابي على أسواق العمل.

✍**ويثور التساؤل حول كيفية تعزيز الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية؟**

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي ترتكز على **محورين، وهما** قدرة وصول الأفراد للخدمات المالية، زيادة استخدام الأفراد للخدمات والمنتجات المالية المتاحة. ومن المؤكد أن انتشار الحلول الرقميه ستلعب دورًا متزايدًا في تسريع عجلة الشمول المالي، فعلى

(١) هشام حمزة: التكنولوجيا المالية " مفهوم، تطور، مخاطر"، مجلة (المصرفيون)، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصرى،٢٠٢٢م، ص١-٣.

سبيل المثال الهاتف المحمول من الحلول الرقميه الواعده لتوفير الخدمات المالية لمليارات الأشخاص من الغير مشمولين ماليًا[١]، ومما لاشك فيه أن الهاتف المحمول وما يوفره من إمكانيات لاستخدامات التكنولوجيا المالية، هو واحد من أهم مؤشرات تحقيق الشمول المالي، فيمكن استخدم الهاتف المحمول في التحويلات والمدفوعات والحصول على القروض والشراء والبيع وغيرها من الخدمات، لكن ولكي تتم أي عملية مالية باستخدام الهاتف المحمول؛ فهي تحتاج إلى توافر خدمة الإنترنت، والدولة التي لديها خدمة انترنت مستقرة مع استحواذ عدد كبير من السكان على هواتف محمولة، يدعم في النهاية التوجه نحو التحول الرقمي، لذا فأن المعادلة المتوقعة هي (هاتف محمول+انترنت+ ابتكار تكنولوجي = خدمات مالية بواسطة الهاتف المحمول)، إذ إن البنية التحتية الرقمية في أبسط صورها تعتمد على خدمات الإنترنت والهاتف المحمول، فمع الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكيه، تم تطوير طرق مختلفه للسماح بالدفع بسهوله باستخدام الهاتف المحمول، ولكن الحلول الرقمية وحدها لا تكفي، حيث يتطلب ذلك توفير نظام مدفوعات متطور وبنيه تحتية رقميه جيده تتمتع بأقصي درجات الحماية للعميل.

هناك بعض التجارب الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال كينيا[٢]؛ حيث استطاعت أن تحقق مؤشرات مرتفعه للشمول المالي من خلال استخدام الهاتف المحمول، حيث أحدثت الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة "سفاري كوم"

(١) أشرف إبراهيم عطية: تعزيز الشمول المالى والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠٢١م، ص٣٩٤.

(٢) Mbiti, I. And Weil, D. N., Mobile Banking: The Impact Of M-Pesa. In Kenya, In African Successes, Volume Iii: Modernization And Development, University Of Chicago Press, 2015, Pp. 247 - 293.

انقلابًا في طريقة إنفاق الكينيين لأموالهم وذلك بتشغيل منصة M-PESA التي يمكن من خلالها فتح حسابات وسداد المدفوعات والتحويلات ومنح قروض.

في إطار دعم خطة الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالي، يحرص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على التنسيق الدائم مع مقدمي خدمات الاتصالات لخلق بيئة مدفوعات رقمية، وكذلك وضع الأطر التنظيمية المنظمة لخدمات الدفع باستخدام المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول، مما يساعد على انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تساهم في الإسراع من عملية التحول من مجتمع نقدي إلى مجتمع لا نقدي.

ومن منطلق حرص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على رفع الوعي لدى المستخدمين بوسائل الدفع الإلكترونية، فقد أصدر الجهاز تقرير النصف الأول لعام ٢٠٢١م (الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢١م) الخاص بمؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات الاتصالات، حيث بلغ إجمالي عدد المحافظ الالكترونية ١٦,٣ مليون محفظة على مستوى الجمهورية، كما بلغ عدد العمليات المنفذة ٨١ مليون معاملة إلكترونية، وجاء توزيع المحافظ الإلكترونية للهاتف المحمول على الشركات بالترتيب: فودافون ٦٥%، اورانج ٢٠%، اتصالات ١١%، وى ٤%، وبمقارنة نتائج التقرير ما بين النصف الأول لعام ٢٠٢١م والنصف الأول لعام ٢٠٢٠ لوحظ ارتفاع بمؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية، حيث تبين ما يلي[١]:

- زيادة عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة ١٦%، حيث بلغت ١٦,٣مليون محفظة إلكترونية بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ١٤,١مليون محفظة إلكترونية بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م.

(١) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تقرير الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات الخاص بمؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات المحمول، الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢١م.

- زيادة عدد المعاملات الإلكترونية التي نفذت باستخدام المحافظ بنسبة ١٧٥%، حيث بلغت ٨١ مليون عملية الكترونية بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٢٩,٥ مليون عملية إلكترونية بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م.

- زيادة عدد عمليات التحويل من محفظة إلكترونية إلى أخرى بنسبة ٣٠٠%، حيث بلغت ٣٥,٢ مليون عملية بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٨,٨ مليون عملية بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م، وبلغ متوسط قيمة العملية ١٢٠٣جنيه.

- زيادة عدد عمليات الإيداع بنسبة ١٠٩%، حيث بلغت ١٣,٨ مليون عملية إيداع بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٦,٦ مليون عملية إيداع بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م، وبلغ متوسط قيمة العملية ١٥٨٠جنيه.

- زيادة عدد عمليات السحب بنسبة ١٣٢%، حيث بلغت١٠,٢مليون عملية سحب بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ ٤,٤ مليون عملية سحب بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م، وبلغ متوسط قيمة العملية ١٩٦٥جنيه.

- زيادة عدد عمليات المدفوعات الأخرى (والتي تشمل سداد فواتير المرافق وتحويل المرتبات والحوافز وسداد نفقة المطلقات والتبرعات والتسوق الإلكتروني والادخار والإقراض الريفي) بنسبة ٣٢٣%، حيث بلغت ٥,٥ مليون عملية بالنصف الأول لعام ٢٠٢١م مقارنة بـ١,٣ مليون عملية بالنصف الأول لعام ٢٠٢٠م، وبلغ متوسط قيمة العملية ١٧٥ جنيه.

✍ **وحتي نستطيع تحقيق معدلات مرتفعه للشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية يجب**[١](إتاحة الفرصة لدعم الابتكار والتحول الرقمي، وضع لوائح مواتية وتطبيقات تنظيمية توفر الأمان والحماية للعميل عند إجراء أي معاملات، استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لخفض تكاليف الإعلان عن منتجات و خدمات مصرفية جديدة؛ إذ تستخدم المؤسسات المالية العالمية في الوقت الحالي بشكل متزايد منصات تطبيقات الهاتف المحمول للإعلان عن منتجاتها وخدماتها المصرفية عبر الإنترنت؛ مما يستوجب معه استخدام المتاح من التكنولوجيا المالية لتوفير النفقات، الاهتمام بالبيئة التنظيمية والأطر التشريعية، مع التركيز على الشفافية والحوكمة والرسملة، إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلي مجتمع مثقف ماليًا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب ومساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر، النهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي من خلال وضع استراتيجية وطنية موجهة؛ لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، ويجب مراعاة قلة خبرات العملاء الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الإلكترونية؛ لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم).

ولا شك في أن العام ٢٠٢٢م بات مخصصًا للتحوّل الرقمي في البنوك المصرية، في ظل اتجاهها لزيادة ضخ استثمارات في البنية التكنولوجية؛ للوصول بالخدمات المصرفية إلي مكان العميل وجذب غير المتعاملين مع الجهاز المصرفي وتحقيق الشمول

(١) احمد إبراهيم: الأرقام تتسارع.. القطاع المصرفي يقترب من تحقيق قفزة كبرى في معدلات الشمول المالي، بوابة الاقتصاد الرقمي الأولي، ٢٠٢٣/٤/١٠م، ص١. متاح على الرابط التالي:Https://Followict.News

المالي. ويأتي ذلك بالتزامن مع إطلاق البنك المركزي المصري للقواعد المنظمة لعمل البنوك الرقمية في مصر خلال العام ٢٠٢٢م للمرة الأولى في تاريخ الجهاز المصرفي(١).

في هذا السياق، حققت مصر مستوى مرتفعًا نسبيًا من التحول الرقمي الحكومي، ونضجًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا الحكومية في ضوء الإصلاحات التي جرت مؤخرًا، وفق البنك الدولي، الذي رأى أن هذا التحول إنعكس بشكلٍ إيجابيً على مجموع نقاط البلاد في المؤشرات الدولية التي تقيس التحوّل الرقمي في القطاع العام، متوقعًا أن يرتفع الأداء في مجال الحوكمة وجودة تقديم الخدمات العامة إلي مستويات أعلى. ورغم التقدم الذي تحقق في الآونة الأخيرة في مصر، لا تزال عملية التحول الرقمي ل كل من الأنظمة التي تُوجه من الحكومة للمستهلك ومنها إلي مؤسسات الأعمال تُواجه تحديًا، إذ لا يزال يتعيّن على مصر أن تبدأ في تطبيق حلول رقمية متكاملة، بحيث يحدث التحول الرقمي في كل خطوة من خطوات أي إجراء حكومي.

وذكر البنك الدولي(٢)، أن ما سبق، يتطلب نظمًا حكومية أساسية أكثر تبسيطًا وترشيدًا، بحيث تقود رقمنة هذه النظم إلي تحقيق نتائج أفضل، وزيادة تدريجية في جهود الرقمنة؛ لتغطي في نهاية المطاف الوظائف الرئيسية وتعمل على تشغيلها في كل المحافظات. وبحسب البنك، فإن توسيع نطاق التغطية الجغرافية لشبكات الجيل الرابع للهاتف المحمول، يساعد في تحقيق التوازن بين مختلف المناطق؛ نظرًا إلي أنها تُعدّ ضرورية لأي حكومة رقمية تعمل بكامل طاقتها.

وقد أكد البنك الدولي أن مصر اتخذت خطوات أساسية لتعزيز الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي خلال السنوات الماضية، كما أنه خلال الآونة الأخيرة، كثفت

(١) وسام حسن فتوح: مصر في ٢٠٢٢م: عام التحول الرقمي وتعميم الشمول المالي، مجلة اتحاد المصارف العربية، القاهرة، العدد٤٩٨، مايو،٢٠٢٢م، ص١.

(٢) محمد طلعت سعيد: التكنولوجيا المالية آفاق إلي المستقبل، العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،٢٠٢٠م، ص ٢٠.

مصر من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تعزز الخدمات المالية الرقمية، ولا سيما مع تسليط أزمة كورونا الضوء على أهميتها، ودعا البنك الدولي مصر إلي التعجيل بوضع تشريعات ولوائح ثانوية ذات صلة بأنظمة وخدمات المدفوعات، فالإسراع في التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الرقمية باتا أمرين بالغي الأهمية لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الطلب.

الخاتمـة

اكتسب الشمول المالي أهميتة المتزايدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وبات تحقيق مستهدفه يمثل واحدة من أولويات العمل لدي كافة صانعي السياسات المالية، وذلك انعكاسًا للآثار الإيجابية المتوقع جنيها مع كل إرتفاع لنسب ومؤشرات ومستوي تحقيقه، والمتمثلة أساسًا في إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها بمعرفة مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عبر كافة القنوات الرسمية، وبخاصة الفئات المحرومة والمهمشة، فضلاً عن جذبه للمدخرات الضائعة إلي مظلة النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، ومن ثم تحقيق المزيد من الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد أحدث التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية ثورة في تطور مؤشرات الشمول المالي؛ حيث أدى دخول التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي إلي إحداث تحولات جذرية في خريطة أنظمة الدفع، وبخاصة في ظل دخول المؤسسات التكنولوجية العملاقة إلي هذا المجال، مستفيدةً من المعرفة المتعمقة بالعملاء لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية المستحدثة، وذلك عبر منصاتها التكنولوجية ومن خلال استخدام الهواتف المحمولة والانترنت.

وفي مصر، تم وضع الشمول المالي كأولوية قصوى في الأجندة الوطنية لرؤيتها ٢٠٣٠م، وصيغت من أجل الارتقاء بمستوياته العديد من المبادرات والاتفاقيات كان لها مردودها الطبيعي في زيادة أعداد المصريين ممن يمكنهم الوصول للخدمات المالية. ولكن، وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية وذلك التطور التقني الحادث والمؤثر، إلا أن الواقع العملي لدعم وتعزيز الشمول المالي يعكس تواضع مكانة مصر مقارنة بدول العالم المختلفة؛ لوجود بعض المعوقات، منها: تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض فى مستويات المعيشة، معدلات الفقر المرتفعة؛ حيث يؤدي تدنى

مستويات الدخول الفردية، وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومي فى مصر، إلي تزايد معدلات الفقر فقد بلغت هذه المعدلات ٣٢,٥% حيث يقع حوالي٣٢مليونًا من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدى إلي ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية والخدمات التكنولوجية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الأمية ومعدل البطالة، ومعدل الإعالة، وارتفاع درجة التركيز المصرفي والجغرافي للبنوك وضعف مؤشر الكثافة المصرفية. إلا أن انتشار الكثير من الأفكار والمعتقدات الدينية فضلاً عن غيرها من العادات والمورثات الاجتماعية يُعَدُّ واحدةً من أكثر المعوقات التى تحد من درجة وصول نماذج كثيرة من السكان، وبخاصة النساء وكبار السن، من التوجه لتلقي الخدمات المصرفية.

النتائج والتوصيات

أولاً:النتائج:

١. حققت مصر مستوى مرتفعًا نسبيًا من التحول الرقمي الحكومي ونضجًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا الحكومية في ضوء الإصلاحات التي جرت مؤخرًا، وفقًا لما قاله البنك الدولي في تقرير مرصد الاقتصاد المصري، هو ما انعكس بشكل إيجابي على مجموع نقاط البلاد في المؤشرات الدولية التي تقيس التحول الرقمي في القطاع العام.

٢. لا يزال يتعين البدء في تطبيق حلول رقمية متكاملة، بحيث يحدث التحول الرقمي في كل خطوة من خطوات أي إجراء حكومي؛ الأمر الذى يتطلب نظمًا حكومية أساسية أكثر تبسيطًا وترشيدًا بحيث تقود رقمنة هذه النظم إلي تحقيق نتائج أفضل، وزيادة تدريجية في جهود الرقمنة؛ لتغطي في نهاية المطاف الوظائف الرئيسية وتعمل على تشغيلها في كل المحافظات.

٣. تؤدي الخدمات المالية الرقمية إلي زيادة الشمول المالي؛ إذ اتخذت الدولة المصرية خطوات أساسية لتعزيز الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي خلال السنوات القليلة الماضية.

٤. كثفت مصر من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تعزز الخدمات المالية الرقمية، لا سيما مع تسليط أزمة كورونا الضوء على أهميتها.

ثانيًا: التوصيات:

١. وضع تشريعات ولوائح ثانوية ذات صلة بأنظمة وخدمات المدفوعات المالية.

٢. ضرورة إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول السريع إليها، كمرتكز لتفعيل آليات التحول الرقمي، وتعزيز مؤشرات الشمول المالي على المستوي القومي، بالإضافة تعزيز كفاءة أداء الشركة المصرية للاتصالات وتمكينها من إنشاء بنية تحتية رقمية تلبى احتياجات الدولة والمجتمع في التحول الرقمي والمشروعات القومية الكبرى.

٣. التوسع في نطاق التغطية الجغرافية لشبكات الجيل الرابع للهاتف المحمول؛ الأمر الذى يساعد في تحقيق التوازن بين مختلف المناطق؛ نظرًا لأنها تعد ضرورية لأي حكومة رقمية تعمل بكامل طاقتها.

٤. العمل علي إنشاء وزارة متخصصة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي؛ لتتولى مسئولية هذا الملف، وتضطلع بمسئولية التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة.